محكمة العدل الدولية

مـُشارطة

بين كل من:

دولة آردينيا (المدعي)

و

دولة ريگاليا (المدعى عليه)

تقديم الخلافات بين الدولتين حو المحافظات الزيتيانية

الى محكمة العد الدولية

تم تقديم هذه القضية الى محكمة العد الدولية من قبل كلا الدولتين معاً بتاريخ

2010-9-17

نسخة من الإشعار

المشترك الذي□م□قديمه الى قسم التسجيل في محكمة العدل الدولية

لاهاي، 17 – أيلو□ – 2010

يشرفنا وبالنيابة عن كل من دولة آردينيا (المدعي) ودولة ريگاليا (المدعى عليه) وعملاً بالمادة 40 (1) للنظام الأساسي لمحكمة العد□ الدولية أن نحيل إليكم النسخة الأصلية من المشارطة لتقديمها الى محكمة العد□ الدولية فيما يخص الخلافات بين المدعي والمدعى عليه حو□ المحافظات الزيتيانية. تم توقيع هذا الإشعار في لاهاي بهولندا في السابع عشر من شهر أيلو□ للعام 2010.

سفير دولة آردينيا

في مملكة هولندا

سفير دولة ريگاليا

في مملكة هولندا

مشارطة

مقدمة الى محكمة العدل الدولية

من قبل دولة آردينيا ودولة ريجاليا

فيما يخص □لاف الدولتين □ول المحافظات الزيتيانية

إ□ دولة آردينيا ودولة ريگاليا

إذ□أ□ذ□ بنظر الإعتبار نشوء خلافات بين الدولتين أعلاه في ما يخص شرعية القصف بالطائرات المسيرة □د الزيتيانيين في كلٍ من آردينيا وريگاليا ومسائل أخرى.

وإذ□درکا□ بأن الطرفين المعنيين لم يتمكنا من حل هذه الخلافات من خلا□ المفاو □ات.

وإذ□رغبا□ في تو □ح المسائل ليتم تقديمها الى محكمة العد□ الدولية (التي سوف يشار لها لاحقاً بإسم "المحكمة") لحل النزاع بين الدولتين.

و□عزيزاً لذلك قامت كلا الدولتين بإستنتاج المشكلة التالية للتسوية:

البند الأول

على الأطراف أن تقدم الأسئلة الواردة في المشارطة (إ□افة الى الإيضاحات التي ستلي) الى المحكمة عملاً بالمادة 40 (1) من النظام الرئيسي للمحكمة.

البند الثاني

بموافقة كلا الطرفين، سينبغي على دولة آردينيا القيام بدور المدعي ودولة ريگاليا القيام بدور المدعى عليه، وإن كان هذه الاتفاق لا ينطوي على أي التزامات متعلقة بعبء الإثبات.

البند الثالث

أ المطلو□ من المحكمة هو أن تبت في القضية على أساس أحكام ومبادئ القانون الدولي العام، فضلاً عن المعاهدات واجبة التطبيق.

□ كما يتطلب على المحكمة تحديد النتائج القانونية المترتبة على حكمها، بما في ذلك حقوق وإلتزامات طرفي

النزاع.

البند الرابع

أ ينبغي تنظيم جميع الأسئلة المتعلقة بالإجراءات والقواعد وفقاً لأحكام القواعد الرسمية لمسابقة فيليب سي جيسو لعام 2011 للمحكمة الإفترا ية في مجا القانون الدولي.

يطلب الطرفان من المحكمة أن تأمر بوجو أن تتكون المرافعات الخطية من المذكرات التي يتم تقديمها من كلا الطرفين في موعدٍ لا يتجاوز التاريخ المحدد من الجدو الرسمي لمسابقة جيسو لعام 2011 للمحكمة الإفترا ية الخاصة بالقانون الدولي.

البند الخامس

أ يقبل طرفا هذه القضية بأي حكم يصدر من المحكمة كحكمٍ نهائي وملزم وسيقومان بتنفيذه بالكامل وبحسن نية.

ويتعين مباشرةً على الدو الأطراف بعد إصدار أي حكمٍ، الدخو في مفاو ات حو سبل تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة.

وإثباتاً لذلك، فإن الموقعَين أدناه والمفو َين قانونياً قد قاما بتوقيع المشارطة التي أمامكم والتي تحمل الأختام الخاصة بكليهما.

كتبت في لاهاي بهولندا، في السابع عشر من أيلو من عام ألفين وعشرة، بثلاث نسخ متطابقة باللغة الإنكليزية.

سفير دولة آردينيا
في مملكة هولندا

سفير دولة ريگاليا
في مملكة هولندا

مسابقة فيليب سي جيسوب لعا 2011 للمحكمة الإفتراضية الخاصة بالقانو الدولي

"مشارطة"

دولة آردينيا ضد دولة ريگاليا

القضية المتعلقة بالمحافظات الزيتيانية

1- إن دولة ريگاليا تتألف من حيث عدد السكان من 65% من الأصو الريگاليانية و 35% من الأصو الزيتيانية وقد دخلت في صدامات حدودية مع العديد من الدو المجاورة لها لسنوات عديدة. وتعتبر دولة ريگاليا من الدو النامية وتحتوي على عدد من المدن الكبرى المزدهرة. وتسكن المدن الريگاليانية بما في ذلك العاصمة "ريگاليافيل" أغلبية ذات اصو ريگاليانية.

2- إن الريف الريگالياني متخلف إقتصادياً ومنطقة جبلية للغاية. وتتألف المنطقة الشمالية من ريگاليا من ثلاثة محافظات كبيرة وهي – محافظة موريا، ومحافظة تريتار، ومحافظة سيرانا، وهي ما تدعى بـ (المحافظات الشمالية) والتي يسكنها الأغلبية من الإصو الزيتيانية الذين يشكلون ما نسبته 100% من سكان المحافظات الشمالية. كما تعتبر المحافظات الشمالية أماكناً لأهم المصادر الطبيعية في دولة ريگاليا، حيث يوجد هناك تانتاليت الكولمبيت (الكولتان) الذي هو عبارة عن معدن يكوّن التنتالوم المعدني بعد تصفيته، والذي هو عبارة عن مسحوق مقاوم للحرارة يمكنه تحمل شحنات كهربائية عالية. إن هذه الخواص تجعل من التنتالوم عنصراً حيوياً في صناعة المكثفات الكهربائية والتي هي العناصر الإلكترونية التي تتحكم في تدفق التيار داخل لوحات الدوائر المصغرة. وتستخدم المكثفات المصنوعة من التنتالوم في أغلب الهواتف النقالة والكومبيوترات المحمولة وأجهزة الإتصالات والكثير من المنتجات الإلكترونية الأخرى. وتشكل أرا ي المحافظات الشمالية حوالي ثلث مساحة دولة ريگاليا.

3- يصعب على حكومة ريگاليا المركزية أن تسيطر على المحافظات الشمالية التي تحكمها المجالس القبلية والتي لدى يتكون أعضاؤها من العرقية الزيتيانية على وجه التحديد، ويؤمنون بديانة الماسينتو. إن النساء والفتيات الزيتيانيات ممن تجاوزن الرابعة عشر من العمر في مثل هذه المجتمعات القبلية، وعملاً بميو ديانة الماسينتو المحافظة، ملزمات من قبل المجالس القبلية بإرتداء الماڤازي والذي هو عبارة عن حجا تقليدي للرأس مصنوع من جلد الزوراكس وهي أنواع صغيرة من الغزلان تُعتبر المحافظات الشمالية موطنها الأصلي والتي ينظر إليها

الزيتيانيون بقدسية. ويغطي الماڤازي معظم منطقة الرأس بما في ذلك الوجه، مما يُصعب تمييز معالم مرتديه. كما يكتسب حجا□ الماڤازي الحرارة بسرعة كبيرة جاعلاً من الصعب لمرتديه أن يعمل في الهواء الطلق. إن كل حجا□ ماڤازي له شكل معقد بصورة مميزة مع ألوانٍ مزخرفة وتصاميم خاصة بكل قبيلة. وعادةً، وليس على الدوام، ما يصحب هذا الحجا□ مجموعة من الجلاليب الفضفا□ة التي تتناسب في تصاميمها وألوانها مع تصميم ولون الحجا□. وتُجبَر النساء اللواتي يرفضن إرتداء هذه الملابس على مغادرة المحافظات الشمالية ليعيشوا في المناطق المحلية غير الزيتيانية □من حدود دولة ريگاليا، أما إذا فضلت تلك النساء البقاء في مناطقهن وإلقي عليهن القبض فإنهن يتعر □ن الى شتى أنواع التعذيب أما عن طريق حجزهن في بيوتهن لفترات طويلة، أو - في أشد الحالات - بفرض عقوبة قد تصل إلى 40 جلدة في مراسم جَلدٍ علنية.

4- وإستناداً الى أحكام المجالس القبلية فإن المرأة في المحافظات الشمالية لا يسمح لها بقيادة السيارة كما لا يسمح لها بالعمل في وظيفة تتقا□ى على أثرها مرتباً، وغالباً ما يتم تزويجهن من قبل أولياء أمورهن في إحتفالات تقليدية في عمرٍ صغير لا يتجاوز الثامنة أو التاسعة، على الرغم من إن السن القانونية وفقاً لقوانين دولة ريگاليا لزواج الذكور هي الثامنة عشر وللإناث هي السادسة عشر. وقد قامت السلطات الريگالیانية بمحاولات عديدة لتطبيق الزواج بحسب القانون الريكالي والقوانين المناهضة للتمييز في المحافظات الشمالية، إلا إنها لم تبذ□ جهداً منظماً للقيام بذلك، مفضلةً تجنب المواجهة المباشرة مع زعماء القبائل الزيتيانية.

5- آردينيا هي دولة صغيرة تقع على الحدود الشمالية دولة ريگاليا. وهي دولة نامية ومزدهرة، بإستثناء مناطق القبائل في المحافظات الجنوبية منها وهي محافظة تيكا ومحافظة باكـچار (المحافظات الجنوبية) والتي تمثل حوالي 20% من مساحة دولة آردينيا، و90% من سكانها هم من ذوي الاصو□ الزيتيانية، وعلى العكس من ذلك، فإن سكان محافظة جونونيا (محافظة العاصمة) هم خليط من الزيتيانيين والجونونيين والدوناكسس بنسبٍ متساوية تقريباً. إن عاصمة دولة آردينيا والتي هي جونونياڤيل هي مدينة دولية متطورة، وتتمكن فيها النساء من إرتداء أزياءٍ تسمح بظهور وجوههن وأجزاء من أجسامهن وشعرهن.

6- تتمتع دولة آردينيا بنظام حكومة لا مركزي للغاية يسمح لكل محافظة من المحافظات الـعشرة (التي تشكل الوحدات الإدارية لدولة آردينيا) بتأسيس نظام محاكم خاص بها وقواعد قانونية لإدارة أحكام قانون الأسرة، وقانون الممتلكات، والقانون الجنائي، وقانون العقود. ويحتفظ الدستور الآردیني للحكومة الوطنية فقط بالمسائل التي تعتبر ذات أهمية وطنية، مثل المسائل التي تتعلق بالإقتصاد الوطني والشؤون الخارجية لدولة آردينيا. وعلى النقيض من ذلك، فإن دولة ريگاليا هي دولة ذات نظام مركزي للغاية، وعلى الرغم من تقسيمها الى إثنتا عشر محافظة لإغراضٍ إدارية، إلا إن جميع المواطنين يخضعون للقانون الريگالياني، وليس للمحاكم أو القوانين الإقليمية أي وجود. ولا تعترف الحكومة في دولة ريگاليا بالمجالس القبلية كمجالس مُلزِمة قانوناً، على الرغم من تمتع تلك المجالس بدور فعلي يصل الى 100% في المحافظات الشمالية.

7- يتمتع الزيتيانيون من سكنة المحافظات الجنوبية بحكم ذاتي من الحكومة المركزية في جونونيا الى حد كبير وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الدينية والأسرية التي تحكمها القوانين الإقليمية. وكما هو الحا□ مع النساء الزيتيانيات في ريگاليا، فإن النساء في المحافظات الجنوبية ملزمات بحسب التقاليد والقوانين الإقليمية بإرتداء الماڤازي الذي لا يسمح

بظهور أي جزء من وجههن أو أجسامهن أو شعرهن. كما ليس للمرأة الحق في قيادة السيارة أو الحصو على عملٍ بأجر، وغالباً ما يتم تزويجهن من قبل أولياء أمورهن في أعمار صغيرة لا تتجاوز الثامنة أو التاسعة. ولا يوجد في آردينيا سنٌ قانونية رسمية للزواج، حيث تقوم كل محافظة بتشكيل قوانينها الخاصة بها.

8- وبسبب كون الزيتيانيين من البدو الرحل، وقيامهم بالتنقل مع قطعانهم وقراهم بين المحافظات الخمسة التي تمتد على الحدود بين دولتي آردينيا وريگاليا، فقد تم منح الزيتيانيين حقوق المواطنة كاملةً من قبل كلا الدولتين. وقد تم تقديم هذه الإتفاقية في مذكرة في عام 1924 بالإتفاق بين دولتي ريگاليا وآردينيا ودخلت حيز التنفيذ عندما دخلت كلتا الدولتين حيز الوجود. وقد إلتزمت بها كلتا الدولتين منذ ذلك الحين، على الرغم من كون الكثير من الزيتيانيين يعيشون حالياً في مجتمعات مستقرة في إحدى الدولتين.

9- كان الحز الديمقراطي الزيتياني لسنوات عديدة، والذي يمثل حسبما يقا نسبة 75% من الزيتيانيين الساكنين في دولة ريگاليا، قد قام بعدة محاولات للإنفصا في ريگاليا. إن هدف الحز الديمقراطي الزيتياني هو توحيد المحافظات الخمسة التي تشكل أغلبية المناطق القبلية الزيتيانية في كلٍ من ريگاليا وآردينيا في دولة واحدة، وقد حاو الحز تشجيع الزيتيانيين في آردينيا على الإنضمام إليه. ولم يشترك الزيتيانيون الذين يعيشون في دولة آردينيا بشكل فعا في هذه الحركة الإنفصالية. ومع ذلك، وبسبب التزاوج الكثير بين المجتمعات الزيتيانية الساكنة أصلاً في دولتي ريگاليا وآردينيا، فقد كان الزيتيانيون من آردينيا يشعرون دوماً بعاطفة نحو الرغبات القومية لإخوانهم الريگاليانيين، حتى وإن كانوا أنفسهم غير ناشطين سياسياً.

10- كانت لدولتي آردينيا وريگاليا في الغالب علاقات ثنائية إقتصادية إيجابية ولطالما تمتعا بمستوىً جيد من الإستثمار والتباد التجاري عِبر الحدود. وفي عام 1994 قام ليو بيكرا، رئيس ومدير عام مشروع شركة التصفية الريگليانية المتحدة RRI المملوكة للدولة والتي تم إنشاؤها مؤخراً لتصنيع الكولتان في ريگاليا، بإعلان عرض لعقد مدته خمس سنوات لإستخراج وتطوير أحد أكبر مناجم الكولتان والذي يدعى منجم موريا الواقع من المحافظات الشمالية. وكان قد تم السماح للشركات الآردينية والريگاليانية بتقديم عطاءاتها. وبعد عملية دراسة طويلة للعطاءات استمرت ثلاث سنوات إتبعت خلالها ريگاليا وشركة التصفية الريگاليانية المحدودة جميع قواعد العطاءات المنصوص عليها من قِبلهم، تم منح العقد عام 1997 الى شركة مينير دينامیكس المتحدة MDI والتي هي شركة مملوكة للدولة ومختصة في مجا إستخراج ونقل المعادن.

11- تمتلك شركة مينير دينامیكس المتحدة برنامجاً نشطاً لخدمة المجتمع، حيث قامت منذ إنطلاق موقعها على شبكة الأنترنيت في عام 2000 بنشر معلومات عن الدعم المالي الذي قدَّمته الى صندوق اللاجئين الزيتيانيين، والذي هو عبارة عن مؤسسة خيرية تم تأسيسها وإنشائها في دولة آردينيا من قبل كلايد زانگارا، إبن أخت ليو بيكرا. وعلى الرغم من إن ليو بيكرا هو من أصو ريگاليانية، فإن زوجته المدعوة إيلونا بيكرا هي من أصو زيتيانية، وأغلب أفراد عائلتها وبضمنهم والِدَي كلايد زانگارا يعيشون في محافظة باكچار في آردينيا. إن إعلان مهمة صندوق اللاجئين الزيتيانيين يذكر أن هذا الصندوق قد تم إنشاؤه لتوفير فرص التعليم والمساعدات الإنسانية للزيتيانيين الذين يعيشون في كلٍ من ريگاليا وآردينيا، ويوجد مكتب خاص لهذا الصندوق في كلا الدولتين. ومع ذلك كانت السلطات

الريگاليانية لبعض الوقت تشتبه في قيام هذا الصندوق بدعم أيديولوجية الإنفصا□ والحكم الذاتي للزيتيانيين، لأن الكثير من أعضاء مجلس إدارة الصندوق معروفون بمساندتهم للحز□ الديمقراطي الزيتياني.

12- وقد جاء في وسائل الإعلام بعد تجديد عقد منجم موريا لمدة عشرة سنوات إ□افية في عام 2002، بأنه تم تأمين هذه الصفقة من خلا□ عرض شركة مينيرا□ ديناميكس المتحدة لدعم الحز□ الديمقراطي الزيتياني عن طريق دفع مبالغ نقدية كبيرة وأسهم □من الشركة بما تبلغ قيمته عشرة ملايين دولار أمريكي قدمت كوديعة لصالح كلايد زنگارا. إن الحكومة الريگاليانية تعتقد بأن بعض هذه الأموا□ تم تحويلها عن طريق صندوق اللاجئين الزيتيانيين لدعم النشاطات السياسية للحز□ الديمقراطي الزيتياني. وظهرت بعض الإدعاءات بأن شركات النقل العاملة مع شركة مينيرا□ ديناميكس المتحدة قد تلقت إلتماسات من أعضاء المجالس القبلية المحلية في المحافظات الشمالية بدفع رسوم إلزامية غير موثّقة لتأمين حماية المنجم والنقل السلس للمنتجات الى مصنع شركة التصفية الريگاليانية المتحدة في ريگاليافيل.

13- أجتمعت كافة المجالس القبلية للمحافظات الشمالية للفترة من الثالث الى الخامس من شهر أيار لعام 2008 □من الإجتماع الإقليمي المشترك الأو□ للمجالس القبلية منذ عشرين عاماً. وقد تم عقد هذا الإجتماع رسمياً لإعداد طلب لزيادة حصة المحافظات الشمالية من عائدات عمليات إستخراج الكولتان. إلا أن هذا الإجتماع قد تمت الهيمنة عليه من قبل أعضاء المجالس الذين هم أيضاً أعضاءٌ في الحز□ الديمقراطي الزيتياني، وقد تخللت النقاشات التي دارت في الإجتماع دعواتٌ متكررة للحصو□ على الإستقلا□ التام للمحافظات الشمالية. وفي الخامس من شهر أيار لعام 2008، أصدر المجلس القبلي المشترك بياناً يدعو الى منح المزيد من الحكم الذاتي لأرا□ي القبائل الزيتيانية في كلٍ من دولتي ريگاليا وآردينيا إ□افةً الى الهدف النهائي والمتمثل بالإستقلا□، وأن يتم تقاسم جزءٍ أكبر من عائدات عمليات إستخراج الكولتان في ريگاليا مع الزيتيانيين في كلٍ من آردينيا وريگاليا، بالإ□افة الى المطالبة بإحترام طريقة معيشتهم التقليدية القبلية.

14- رداً على بيان الخامس من آيار، قام رئيس دولة ريگاليا "تيمو خوتاي" بالرد قائلاً: "إن المحافظات الشمالية هي جزءٌ لا يتجزأ من دولة ريگاليا، وإن شعو□ تلك المحافظات يحكمها القانون الريگالياني"، وعلاوة على ذلك، صرح الرئيس خوتاي من خلا□ مقابلة تلفزيونية مطولة تم بثها على التلفزيون الوطني الريگالياني بأن هدفه كان يتمثل في "تحديث المحافظات الشمالية حتى لا يعاني أي شخصٍ زيتاني مستقبلاً من التقاليد القبلية البربرية التي تظلم النساء والفتيات" وخلا□ نفس المقابلة قام الرئيس خوتاي بالإستخفاف بالطب التقليدي وهيكليات القبائل الزيتيانية وإختتم مقابلته قائلاً: "إذا كانت المحافظات الزيتيانية أقل غنىً من باقي أجزاء دولة ريگاليا فإن ذلك يعود الى العقلية المتخلفة والإنفصالية لزعماء قبائلها".

15- سيطر شعور الغضب على الزيتيانيين بسبب تصريحات الرئيس خوتاي وإندلعت على أثرها إشتباكات متفرقة في المحافظات الشمالية، مع تدخل الجنود الريگاليانيين لإخماد تلك الإ□طرابات. وقام عشرات الآلاف من الزيتيانيين بالتظاهر في عواصم آردينيا وريگاليا حيث أراد الزيتيانيون من آردينيا أن يظهروا تضامنهم مع إخوتهم الزيتيانيين في ريگاليا. وكان الكثير من المتظاهرين يضعون على ذراعهم أشرطة تحمل الأحرف الأولى من اسم صندوق اللاجئين الزيتيانيين، وحمل البعض الآخر العلم الزيتياني المقترح والذي كان ذا لون بنفسجي ويحتوي على

خمس نجوم بيضاء، والذي يعتبر الشعار التقليدي للحزب الديمقراطي الزيتياني.

16- ردت دولة ريگاليا على ذلك العنف والمظاهرات بإجراءات تمثلت في تشديد المراقبة على الزيتيانيين وإعتقال المتظاهرين. وقد أثارت تلك الإجراءات المزيد من العنف، حيث بدأ المتظاهرون بمقاومة عمليات الإعتقال. ونتيجة لذلك قام الرئيس خوتاي بتفعيل صلاحيات الطوارئ الواردة في الدستور الريگالياني وأمر بفرض حظرٍ على تنظيم المجموعات والتجمع في الأماكن العامة. وقد أدى هذا الى إتساع الحملة الدعائية الزيتيانية والتي رد عليها المسؤولون الريگاليانيون بإعتقال المشتبه في كونهم أعضاءً في الحزب الديمقراطي الزيتياني لإستجوابهم. كما قدم الرئيس خوتاي مشروعَ قانونٍ الى البرلمان يمنع من خلاله جميع الريگاليانيين وبضمنهم الزيتيانيين من إرتداء الماڤازي في الأماكن العامة ويمنع مرتديه من الإستفادة من الخدمات العامة، متذرعاً بأن إستعباد النساء والفتيات هو سبب بؤس المحافظات الشمالية وأنه سبب تطرف الزيتيانيين الذين يعيشون في المناطق القبلية. وفي معرض خطابه الذي قدم فيه مشروع القانون تعهد الرئيس خوتاي بـ"فرض تطبيق حقوق الإنسان لجميع النساء والأطفال الريگاليانيين." كما أشار الرئيس خوتاي الى إن الذين يرتدون الماڤازي يمثلون خطراً على الأمن العام، لأن تلك الملابس تسمح بتخفّي الإرهابيين والإنتحاريين.

17- ردت حكومة آردينيا التي تتزعمها الرئيسة گليندا أروين على بيان الخامس من آيار بحملة إعلامية، وخصصت مبالغ مالية كبيرة للمدارس والإعانات الزراعية للمناطق القبلية الزيتيانية محاولةً كسب "القلوب والعقول" ومنحهم نوعاً من الحكم الذاتي يجعلهم راضين. كما إقترحت الرئيسة أروين بأنه يمكن للنساء اللواتي لا يشعرن بالراحة في إرتداء الماڤازي بخلعه داخل بيوتهن أو في الحدائق النسائية التي تم إعدادها لهذا الغرض. كما كانت الرئيسة قد صرحت بأنها وعلى الرغم من كون زوجها زيتيانياً وأنها لا ترتدي الماڤازي بسبب نشأتها في جونونيافيل، إلا إنها معجبة بتقوى النسوة اللائي يرتدين الماڤازي وتحترم إختيارهن.

18- في الوقت الذي تزايد فيه التوتر بين الريگاليانيين والزيتيانيين والآردينيين، بدأت مجموعة من زعماء القبائل الزيتيانية وكل من ينتمي الى الحزب الديمقراطي الزيتياني بشن حملات عنيفة للممارسة الضغط للحصول على الإستقلال التام عن طريق الهجوم على البنى التحتية في ريگاليا والقيام بخطف المواطنين الريگاليانيين والمطالبة بإطلاق سراح المتظاهرين الزيتيانيين الذين تم إعتقالهم أثناء المظاهرات مقابل إطلاق سراح الضحايا الذين تم إختطافهم. وفي كانون الأول من عام 2008 تم تفجير جسر في ريگاليافيل متسبباً في مقتل أكثر من 130 مواطن ريگالياني، وبعد فترة قصيرة، في كانون الثاني وشباط من عام 2009 تم تنفيذ سلسلة من التفجيرات الإنتحارية في مبنيين حكوميين – هما مدرسة ومستشفى – مما خلّف أكثر من خمسة وعشرين قتيلاً من المدنيين وإصابة مئة وإثني عشر أخرين. وكان أحد منفذي الهجمات الإنتحارية رجلاً يرتدي الماڤازي، والذي تمكن من الإقتراب من مدرسة حكومية دون إستجوابه بسبب ما كان يرتديه.

19- كانت منظمة إنسانية غير ربحية تدعى جمعية نقابة القرض الدولي والتي تمنح القروض الصغيرة للزيتيانيين الذين يسكنون على إمتداد المناطق الحدودية قد قامت بجمع عدد كبير من الأدلة في سياق إعداد تقارير سرية لممولي برنامج منح القروض للزيتانيين، وأفاد أحد هذه التقارير بأن الزيتيانيين من دولة ريگاليا كانوا يعقدون إجتماعاتهم في آردينيا خوفاً من تعرضهم للهجوم من قبل القوات الريگاليانية. وقد حصل جهاز الإستخبارات

الريگالياني على نسخة من تقرير جمعية نقابة القرض الدولي والذي يؤيد النتائج التي توصل إليها. وهنا تنكر الحكومة الأردينية أي معرفة لها بتلك الإجتماعات، إلا إن متحدثاً بإسم الحكومة كان قد أشار الى إن "حتى وإن كانت تلك المعلومات صحيحة، فإنه لا يوجد أي شيءٍ غير قانوني في القيام بمثل هكذا إجتماعات، ما دام الزيتيانيون جميعاً يحملون الجنسية الآردينية."

20- في 2009/3/15، نشرت "ريگاليان ديلي مونيتور" خبراً تزعم أنه في وقت ما في كانون الثاني 2009، إلتقت الرئيسة أروين رؤساء القبائل الزيتيانية الريگالية والآردينية في آردينيا ووعدتهم بالآتي: (1) السماح لهم بالإحتفاظ بعاداتهم القبلية وبضمنها الطلب من النساء أن يرتدوا الماڤازي، وإبقاء الحد الأدنى لعمر الزواج للفتيات عند 8 سنوات. (2) مساندة قيام دولة زيتيانية على الأرا□ي الريگالية في المستقبل. وبحسب الخبر التي نشرتها الصحيفة فإن هذا "الإتفاق السري" تم توثيقه كتابياً، وقد تضمن كذلك ، في مقابل هذه التنازلات، موافقة الإنفصاليين الزيتيانيين على نبذ أية مطالب إنفصالية □د آردينيا والتعهد بعدم إستعما□ القوة □د المدنيين الآردينيين أو □د الحكومة الآردينية. وبحسب "الديلي مونيتور" فإن مكتب الرئيسة أروين، ولدى سؤاله عن الإتفاق، أصدر بياناً صحفياً أكد فيه أن الرئيسة إلتقت برؤساء القبائل وناقشت معهم أفضل السبل لتقوية العلاقات الودية بين الشعبين. وفي مؤتمر صحفي لاحق، رفض مكتب الرئيسة اروين أن يفصح عن مضمون المناقشات ولم ينفِ أو يؤكد وجود أية إتفاقية.

21- رداً على أعما□ العنف الزيتيانية، وتعبيراً عن غضبه لما يعتقد أنه خيانة من جانب الرئيسة أروين، فقد خاطب الرئيس خوتاي البرلمان الريگالي في 2009/3/22 وأعلن أن حكومته في "حر□" مع حركة الإنفصا□ الزيتيانية ومؤيديها. وقد أكد الرئيس في كلمته أن كل الزيتيانيين الذين يحملون السلاح □د الحكومة، أو يشجعون إنفصا□ المحافظات الشمالية بالقوة، سواءً كانوا في ريگاليا أو آردينيا، فإنهم منخرطون في حركة إنفصالية غير قانونية □د الحكومة الريگالية المركزية. وبناء على طلب من الرئيس خوتاي، فقد وافق البرلمان على "حظر الماڤازي" المثير للجد□ وبأغلبية 275 صوتا □د 25 صوت معارض كانوا جميعهم من ذوي الأصو□ الزيتيانية.

22- في محاولة لاحقة للضغط على الحكومة الآردينية، فقد طلب الرئيس خوتي من وزيرة العد□، تشارلين فينش، أن تفتح تحقيقا في الإدعاءات بالرشوة من قبل شركة مينيرا□ ديناميكس المتحدة بخصوص تمديد العقد الخاص بمنجم موريا. وقد أدلى موظفٌ سابقٌ في الشركة كان له دورٌ في تمديد العقد، إشترط عدم ذكر إسمه، بإفادة للشرطة الريگالية. وقد أكدت إفادته، والتي تم تضمينها في محضر أولي للشرطة، إدعاءات الصحافة في عام 2001 بوجود فساد تورط فيه كل من ليو بكرا، وكلايد زانگارا، وصندوق اللاجئين الزيتيانيين. لم يتمكن الموظف من أن يحدد وبشكل مفصل اي دفعات مالية للمجالس القبلية المحلية، ولكنه أفاد أن هذا كان تصرفاً إعتيادياً من قبل الشركة لضمان "التعاون" من المجتمعات المحلية عند العمل في مناطق حساسة.

23- بناءاً على هذا التقرير، فقد قامت تشارلين فينش بإيقاف ليو بكرا عن عمله كرئيس ومدير عام لشركة التصفية الريگاليانية المتحدة. وفي 2009/4/30 أرسلت ريگاليا طلبا لآردينيا للتعاون القانوني المتباد□ لتزويدها بمعلومات بخصوص نشاطات شركة مينيرا□ ديناميكس المتحدة لمساندة صندوق اللاجئين الزيتيانيين وإحتما□ وجود حوالات مالية مع كلايد زانگارا وأعضاء في المجالس القبلية. وعلى وجه الخصوص، طلبت ريگاليا من آردينيا أن تتعاون مع السلطات الريكالية في التحقيق الذي تجريه من خلا□، وعلى سبيل المثا□، توفير السجلات البنكية لشركة

مينيرا دينامكس المتحدة منذ عام 2001، بالإ افة للمراسلات بين كلايد زانكارا وأعضاء رفيعي المستوى من صندوق اللاجئين الزيتيانيين من جهة، وليو بكرا أو رئيس شركة مينيرا دينامكس المتحدة من جهة أخرى. كما طلبت ريگاليا المراسلات بين صندوق اللاجئين الزيتيانيين وأعضاء المجالس القبلية الإقليمية. وقد بدأت آردينيا بالتحقيق ولكنها لم ترد على طلب ريگاليا فيما يخص التعاون القانوني المتباد .

24- قامت ريگاليا بطرح مو وع طلب التعاون القانوني المتباد المعطل خلا إجتماع لجنة العمل حو الرشوة في التحويلات الخاصة بالعمل (لجنة العمل الخاصة بالرشوة) والذي إنعقد في الفترة من 23-24 آذار 2010 من المرحلة الثانية من تطبيق آردينيا لمعاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD لمكافحة الرشوة. وقد أجابت آردينيا أنها لم ترفض طلب التعاون القانوني المتباد ولكنها تحاو أن تجد طريقة للإستجابة لطلب ريگاليا خصوصا أن هناك تشريعات تمنع السلطات من الإطلاع على معلومات بنكية محددة. وأ افت آردينيا أن المراسلات بين مفو ي صندوق اللاجئين الزيتيانيين وأعضاء المجالس القبلية المحلية ليست من إطار التحقيق في الفساد وبالتالي فإن هذا الطلب لا يقع من التعاون القانوني المتباد .

25- وكانت شركة مينيرا دينامكس المتحدة قد قامت بنشاطات محمومة لحشد الدعم مع عدد من القضاة وأعضاء البرلمان ومسؤولين في الحكومة الآردينية لإيقاف التحقيق، وقامت بدعوتهم لحفلات إستقبا فاخرة ومناسبات أخرى. في 2009/6/3 قام المدعي العام في آردينيا، سام سترونك، بإيقاف التحقيق قائلا أنه "من الضروري أن تتحقق الموازنة بين تطبيق القانون والرغبة العامة لدى الناس في الأمن." ورغم أن المدعي العام سترونك قا أن التحقيق تم إيقافه لدواعي الأمن الوطني، إلا أن الرئيسة أروين ألمحت في مقابلة مع الآردينيان تايمز- بيكايون، ثاني أكبر صحيفة في آردينيا، نشرت في 6/15/ 2009 أن أحد أسبا إتخاذ القرار كان كلفة التحقيق، والتي كان من الممكن أن تؤدي لخسارة مئات الوظائف وملايين الدولارات للصناعة الآردينية.

26- في الأو من يوليو 2009 قامت لجنة التصرف التجاري المسؤو ، وهي منظمة ريگالية غير حكومية تستلم ما يقار من 30% من ميزانيتها التشغيلية كدعم من الحكومة الريكالية، بتقديم شكوى د شركة مينيرا دينامكس المتحدة وشركة التصفية الريگاليانية المتحدة لخرقهما الفصل السادس من وابط الشركات المتعددة الجنسيات لجهة الإتصا الوطنية والتي تم تأسيسها من قبل آردينيا طبقاً لقرار مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حو وابط هذه الإتفاقية المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات [C(2000)96] (قرار مجاس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حو وابط الشركات المتعددة الجنسيات). إستلمت لجنة التصرف التجاري المسؤو في 2009/7/3 رسالة من جهة الإتصا الوطني الآردينية تقرر فيها أنها رفضت النظر في الشكوى على أساس: (1) أن الشكوى يجب أن تنظر من قبل جهة الإتصا الوطني الريگالية حيث وقعت المخالفة. (2) إن وابط الشركات المتعددة الجنسيات لا تنطبق على شركة التصفية الريگاليانية المتحدة. (3) في كل الأحو ، لا يمكن لها أن تنظر في الدعوى حيث أن تحقيقات حو هذه المزاعم قد فتحت في كل من آردينيا وريگاليا. وكإستجابة من قبلها، أرسلت رسالة إلى جهة الإتصا الوطني في آردينيا تطلب فيها ترتيب لقاء مع كل الأطراف ذات العلاقة لتناقش وسائل لحل هذه الموا يع، وبضمنها إمكانية أن تتعاون جهات الإتصا الوطني في النظر في هذه الشكوى. ولم تقم جهة الإتصا الوطني الآردينية بالرد هذا الطلب مطلقا.

27- قام الرئيس خوتي، وبسبب عدم قدرته على التعامل مع الو□ع الزيتياني وإنزعاجه من قلة التعاون من قبل آردينيا في التحقيق بخصوص الفساد المزعوم لشركة مينيرا□ ديناميكس المتحدة، بطلب المعونة بإسم ريگاليا من صديقته القديمة وحليفته رئيسة مورگانيا، صوفيا راتكو. قامت مورگانيا، وهي دولة صناعية متقدمة، ولعدة سنوات بإمداد ريگاليا بالمعونات الإقتصادية والعسكرية ومنح ريگاليا معاملة الدولة الأولى بالرعاية، في مقابل السماح لها بإستعما□ إحتياطيات ريگاليا المهمة من الكولتان والتي تستعملها مورگانيا بكثرة في صناعتها العسكرية. وقد تزايدت الهجمات الزيتيانية في الآونة الأخيرة على أماكن تجمع المغتربين المورگانيين، وصدرت تهديدات جدية عديدة □د المصالح المورگانية حو□ العالم.

28- لقد جعلت التضاريس الجبلية الوعرة، بالإ□افة للروابط القبلية الوطيدة بين سكان المحافظات الخمس التي تمتد عبر البلدين، من عملية ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن الإعتداءات المميتة والمتزايدة □د المدنيين في ريگاليا أمرا صعبا. وبدافع من غضبه من إتفاق السلام الآرديني- الزيتاني المزعوم، فقد طلب الرئيس خوتاي من موركانيا أن تطلق طائرات مسيّرة لمهاجمة المواقع المحتملة للإنفصاليين الزيتانيين على طو□ الحدود بين ريگاليا وآردينيا. وبدافع من □يقها من التهديدات الزيتيانية □د مواطنين مورگانيين، فقد وافقت الرئيسة راتكو على التعاون مع قوات الدفاع الريگالية لمحاربة الإرها□ الزيتياني وأمرت القوات الجوية المورگانية أن ترسل طائراتها إلى فورت راوكوس، وهي قاعدة جوية مورگانية موجودة داخل الأرا□ي الريگالية. لقد تم تأجير قاعدة فورت راوكوس في عام 2005 لمورگانيا وهي مقر للعديد من المدنيين والعسكريين من ريگاليا ومورگانيا.

29- إن الطائرات المسيّرة بدون طيار وكبيرة الحجم، ويبلغ طو□ جناحيها أكثر من 48 قدما ويبلغ طولها من المقدمة إلى المؤخرة 27 قدماً، وهي مجهزة بصواريخ هيلفاير والتي يمكن أن تصيب أهدافاً على الأرض، ويمكن للطائرة أن تبقى محلقة لمدة 24 ساعة. تقلع الطائرات المسيّرة من قاعدة فورت راوكوس ويتم تشغيلها من قبل جنود مورگانيين من أفراد الجيش المورگاني في مورگانفيل، والذين يستلمون معلومات حو□ الأهداف من مخبرين على الأرض ويقررون بعدها ما إذا كانوا سيطلقون الصواريخ من الطائرات المسيّرة أو لا. تدفع الحكومة الريگالية مبالغ مالية للمخبرين، والذين تجندهم من السجون الريگالية عن طريق عرض مبالغ مالية طائلة عليهم وإعادة توطينهم هم وعائلاتهم في مناطق في ريگاليا خارج الأقاليم الشمالية. إن الطائرات المسيّرة مجهزة بكاميرات فيديو والتي تعرض لقطات على الشاشة في مورگانفيل. لقد قامت الطائرات المسيّرة وفي الفترة من 2009/9/14 إلى نهاية آذار 2010، وبناء على إلحاح من قوات الدفاع الريگالية تحت قيادة الرئيس خوتاي، بأكثر من 50 □ربة □د مواقع محتملة للإنفصاليين الزيتانيين. وقد قدر الخبراء أن هذه الضربات نتج عنها مقتل 15 قائداً إنفصالياً زيتيانياً بارزاً، ولكنها قتلت أيضاً ما يقار□ 230 مدنياً زيتيانياً في ريگاليا.

30- في 2010/3/15، قامت طائرة مسيّرة بقصف منطقة في آردينيا تبعد حوالي 15 ميلاً شما□ حدودها مع ريگاليا، وقد قتل في هذه الغارة مسؤو□ بارز هو آدار برما□، وهو مسؤو□ بارز في الحز□ الديمقراطي الزيتياني وملتزم بالحركة الإنفصالية الزيتيانية. وقد قتل في هذه الغارة أيضا، والتي تمت ليلاً ودون إنذار مسبق، عائلته بالكامل بما في ذلك زوجته وأطفاله الأربعة ووالديه الكبيرين في السن. وقد تم قصف مستشفى وادي باكچار والذي يحوي 300 سرير، ويقع قر□ منز□ القائد برما□، وقد تم قصفه ليلاً أيضاً. وطبقاً للتقرير الذي قدمته مشغلة الطائرة المسيّرة للضابط المسؤو□ عنها في موركانيا، فإن المشغلة قد رأت علامة الصليب الأحمر على سطح المستشفى، لكنها كانت مشتتة الذهن وقت إطلاق الصواريخ على برما□ وقامت بإطلاق الصواريخ على المستشفى أيضاً. يفيد التقرير أن المشغلة قد تشتت إنتباهها بسبب مكالمة منفعلة من أحد المخبرين حو□ هجمة أخرى رغم أن المخبرين هم غير

مخولين بالإتصا مباشرة بالمشغلين. ورغم أنها إنتبهت لخطئها إلا أن الوقت كان متأخراً لأن العد التنازلي لإطلاق الصاروخ كان قد بدأ ولا سبيل لإيقافه، وتم إطلاق الصاروخ وأصا المستشفى وقتل 150 شخصا وجرح 200 آخرين.

31- قامت آردينيا بالإحتجاج فورا لدى ريگاليا التي أنكرت قيامها بإستهداف مدنيين أبرياء. وقد أصدر وزير الدفاع الريگالي تصريحا قا فيه أن تعليماته لمورگانيا تقضي بـ "تفادي أية أعما عسكرية غير رورية وغير متكافئة" وأن هذا الحادث كان "أحد العواقب المؤسفة لحر ريگاليا للدفاع عن نفسها وعن مواطنيها."

32- في العشرين من آذار 2010، عقدت الرئيسة أروين مؤتمرا صحفياً عالمياً أدانت فيه برنامج ريگاليا للطائرات المسيّرة ووصفته بأنه غير قانوني إستنادا للقانون الدولي. في مقابلتها التي نشرت في الصحف الرئيسية حو العالم، إحتجت الرئيسة بأنه ليس هناك نزاع مسلح بين آردينيا وريگاليا يسمح بإستعما القوة د المدنيين، وحتى الإرهابيين المزعومين، لأن آردينيا وريگاليا ليستا في حالة حر بل هما دولتان في حالة سلام مع بعضهما ويعالجان إ طرابات تخل بالسلم والأمن العام. كما أشارت في ملاحظاتها إلى أن "إستعما ريگاليا غير القانوني وغير المرخص لطائرات مسيّرة يرهب المدنيين الزيتانيين على جانبي الحدود، ويخرق سيادة آردينيا، ويقوض جهودها للعيش بسلام في مجتمع متعدد الأعراق عن طريق دفع الزيتانيين في آردينيا للإستقطا." بالإ افة إلى ذلك فقد أدانت الهجوم على مستشفى باكـچار وإعتبرته "عملا من أعما العدوان" د أبناء آردينيا. وقد أبلغت الرئيسة أروين مجلس الأمن للأمم المتحدة عن "قلقها الشديد" من تصاعد البرنامج الريگالي لإستخدام الطائرات المسيرة، وتدهور العلاقات بين البلدين. وفي إجتماع عقد في 2010/3/22، ناقش مجلس الأمن الدولي "الو ع الزيتياني" وحث كلاً من آردينيا وريگاليا على حل مشاكلهما بالطرق السلمية.

33- في الثامن والعشرين من آذار 2010، ارسلت الرئيسة أروين مذكرة دبلوماسية للرئيس خوتاي: (1) تحتج فيها على إستعما الطائرات المسيّرة د المواطنين الزيتيانيين كإنتهاك لحقوقهم وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان ووفق القانون الإنساني الدولي، (2) تطلب الوقف الفوري لغارات الطائرات المسيّرة، والتحقيق الشامل وتعويض حايا الغارة على مستشفى باكـچار وعائلاتهم. (3) التأكيد على أن المنع الريگالي للماڤازي يخرق حقوق النساء الزيتانيات والبنات اللواتي يرتدينه وفقاً لتقاليدهن وتعاليمهن الدينية.

34- في الخامس عشر من نيسان 2010، أجا الرئيس خوتي بما يلي: (1) إن إستعما الطائرات المسيّرة د الإرهابيين في نزاع مسلح يتوافق مع القانون الإنساني العالمي، خصوصاً في وء الحقيقة المتمثلة بإستعما الأرا ي الآردينية للهجوم على أهداف في ريگاليا، وإن القانون الدولي لحقوق الإنسان غير قابل للتطبيق خلا النزاع المسلح مع الزيتانيين. (2) إن ريگاليا ليست مسؤولة عن الهجوم على مستشفى باكـچار. (3) إن الحظر المفروض على الماڤازي هو إجراء قانوني من أجل السلامة العامة وقد تم فر ه ليحمي حقوق النساء والفتيات الزيتيانيات ويحمي المواطنين الريگاليين من الإرها. (4) إن فشل آردينيا في الإستجابة لطلب ريگاليا للتعاون القانوني المتباد وللتحقيق في مزاعم الفساد د شركة مينير ديناميكس المتحدة، وخصوصاً بسبب دواعي تخص المصالح الإقتصادية الوطنية، بالإ افة لفشل جهة الإتصا الوطني التابعة لها بالرد على شكاوى لجنة التصرف القانوني المسؤو، يشكل خرقا لإلتزامات آردينيا الدولية.

35- في الخامس والعشرين من نيسان 2010، إلتقى دبلوماسيون من آردينيا وريگاليا لمحاولة التفاوض حو تسوية بخصوص الو ع الزيتياني ومزاعم الفساد. وبعد ثلاثة أيام من المفاو ات العقيمة لم يتمكنوا من التوصل إلى إتفاق. قررت آردينيا أن تعرض الأمر على محكمة العد الدولية وقدمت طلبا بتاريخ الخامس من أيار 2010، محتجة بالمادة 36(2) من قانون المحكمة بأن كلاً من ريگاليا وآردينيا لديهما إعلانان غير مشروطان عند المسجل يعترفان فيه بالسلطة القضائية الملزمة للمحكمة.

36- قدمت ريگاليا إعترا ا وفقا للمادة 79 من قواعد المحكمة تحتج فيه أن طلب آردينيا غير مقبو لأنه، وحتى تفصل في القضية، لا بد للمحكمة أن تقرر الحقوق والإلتزامات لمورگانيا. وفي تصويت كانت نتيجته 8 مقابل 7، رفضت المحكمة إعتراض ريگاليا المبدئي. وقد قررت الأغلبية أن مورگانيا ليست بالضرورة طرفاً ثالثاً لأن المو وع المقدم من ريگاليا وآردينيا للمحكمة لا يتطلب من المحكمة أن تقرر حقوق وإلتزامات مورگانيا. كما قررت المحكمة، وبتصويت نتيجته 9-6 أن تؤجل النظر بطلب آردينيا لإتخاذ إجراءات مؤقتة إلى مرحلة المزايا من الإجراءات القانونية.

37- إن كلاً من ريگاليا وآردينيا أعضاء في الأمم المتحدة وأطراف في ميثاق الأمم المتحدة، وفي قانون محكمة العد الدولية، وفي إتفاقية فيينا حو قانون المعاهدات، وفي وثيقة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وفي معاهدات جنيف الأربع والبروتوكولين الملحقين الأو والثاني، وفي وثيقة العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والأجتماعية والحضارية، وفي معاهدة حقوق الطفل، وفي المعاهدة الخاصة بإلغاء كافة أشكا التمييز د المرأة. ولم تعبر أي من الدولتين عن أي تحفظ، أو تصدر اية إعلانات أو تفاهمات بخصوص هذه المعاهدات.

38- إن آردينيا عضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي عضو ايضا في كافة الوكالات التابعة لهذه المنظمة، في حين أن ريگاليا ليست عضواً في المنظمة المذكورة ولكنها عضو في معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في تعاملات التجارة الدولية (معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة)، وبناء على هذا فإنها تقبل كل الوكالات التابعة لهذه المنظمة فيما يخص مكافحة الرشوة، وتشارك في نشاطات مجموعة العمل الخاصة بالرشوة. وقد أدرج كل من ريگاليا وآردينيا جريمة رشوة موظف عمومي (وبضمنها مسؤولية الأشخاص العاديين وذوي الصفة القانونية) في تشريعاتهما المحلية. وكان لآردينيا إستثناء في تشريعها بخصوص جريمة الرشوة يتعلق بالمدفوعات الصغيرة لتسهيل العمل. كما وافقت ريگاليا أيضاً على الإعلان حو الإستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات، وقرار مجلس إتفاقية مكافحة الرشوة الخاص بضوابط الشركات المتعددة الجنسيات. لا يتمتع كل من ريگاليا أو آردينيا بعضوية منظمة التجارة العالمية.

39- إن المدعي، آردينيا، تطلب من المحكمة أن تحكم وتعلن ما يلي:

أ إن غارات الطائرات المسيّرة الريگالية في ريگاليا وآردينيا هي خرق للقانون الدولي، ويجب أن تامر المحكمة بالإيقاف الفوري لها.

 إن ريگاليا مسؤولة عن الهجوم على مستشفى وادي باكـچار، وعلى ريگاليا مسؤولية القيام بالتحقيق وتعويض آردينيا، وإ افة لذلك فإن الهجوم كان عملاً غير متكافئ وعدواني د سكان آردينيا.

ت إن حظر ريگاليا للماڤازي للنساء والبنات الزيتانيات هو خرق لحقوقهن الممنوحة بموجب القانون الدولي.

ث إن آردينيا لم تخرق معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة أو قرار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاص بضوابط الشركات المتعددة الجنسيات.

40- ان المدعى عليه، ريگاليا، يطلب من المحكمة أن تحكم وتعلن ما يلي:

أ- إن هجمات ريگاليا بالطائرات المسيّرة د الإرهابيين الزيتيانيين في ريگاليا وآردينيا تتوافق مع حقوق ريگاليا وفق القانون الدولي، وعليه فإن المحكمة لا تملك السلطة في أن تأمر بإيقاف هجمات الطيارات بدون طيار.

- إن ريگاليا لا علاقة لها بالهجوم على مستشفى وادي باكـچار، وبالتالي فإنها غير ملزمة بأن تقوم بالتحقيق في هذا الهجوم، كما أن هذا الهجوم لا يعد عملاً عدوانياً بل عملية متناسبة ومشروعة للدفاع د الإرهابيين الزيتيانيين.

ت- إن الحظر المحدود الذي فر ته ريگاليا على الماڤازي للنساء والفتيات الزيتانيات متطابق مع القانون الدولي.

ث- إن فشل آردينيا في التحقيق ومقا اة مزاعم الفساد، وفشلها بتوفير المساعدة القانونية لريگاليا يعد خرقاً لمعاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة، كما أن فشل جهة الإتصا الوطني الآرديني في الإستجابة للشكوى المقدمة من لجنة التصرف التجاري المسؤو يعد خرقاً لقرار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حو وابط الشركات المتعددة الجنسيات.